

## مداخلة الجمهورية العربية السورية

السيد رئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي

معالي الدكتور فادي سلطي الخليل

خلال المنتدى العربي للتنمية المستدامة 2022

السيد:

السيدة:

معالي السادة الوزراء والبرلمانيين وممثلي المجتمع الأهلي والمنظمات الدولية

السيدات والسادة المشاركين في المنتدى العربي للتنمية المستدامة

تحية طيبة وبعد:

يسرنا مشاركتكم اليوم في افتتاح المنتدى العربي للتنمية المستدامة الذي يعقد تحت عنوان "إعادة البناء بشكل أفضل بعد جائحة فيروس كورونا للنهوض بالتنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة 2030"، يشكل هذا المنتدى منصةً حواريةً وتفاعليةً لتبادل الخبرات والتجارب بين الدول، وتسليط الضوء على القضايا ذات الأولوية في منطقتنا العربية التي ما تزال من أقل مناطق العالم إنجازاً وتحقيقاً لأهداف التنمية المستدامة وفقاً لما تشير إليها التقارير العربية والدولية في هذا الشأن.

يحمل عنوان المنتدى في هذا العام في طياته مغزىً هاماً يتمحور حول طبيعة العمل التنموي ومساراته المستقبلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، ومن هنا فقد أبرزت جائحة كورونا وما سبقها من أزمات طبيعية وبشرية، وما سيأتي منها مستقبلاً، أن

العمل التنموي المستقبلي على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية لن يتم في بيئة سوية مثالية بل يواجه بتحديات جسام تتعلق بطبيعة ونوعية خطط التنمية ومدى مرونتها لامتناس هذه الأزمات وتخفيف آثارها.

أيتها السيدات أيها السادة:

الجمهورية العربية السورية كما معظم دول العالم تأثرت بالجائحة وأضافت أعباء وضغوط تنموية إلى تلك الناجمة عن الحرب والإجراءات القسرية الأحادية الجانب واستمرار استنزاف وسرقة مواردها وثرواتها من قبل الاحتلالين الأمريكي والتركي، واستمرار احتلال الجولان السوري وخروقات كيان الاستيطان للمعاهدات والمواثيق الدولية.

تعمل الحكومة في ظل ظروف عمل صعبة مرتبطة بمفرزات الحرب والجائحة والإجراءات القسرية وخلافاً للدعوات التي أطلقها الأمين العام للأمم المتحدة والمفوض السامي لحقوق الإنسان لرفع الإجراءات القسرية الأحادية لتمكين الدول المستهدفة من مواجهة المخاطر الصحية لجائحة (كوفيد-19) والتغلب على آثارها الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية السلبية، لجأت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى فرض المزيد من الإجراءات القسرية الأحادية على الشعب السوري.

ولمواجهة تداعيات أزمة كوفيد 19 وتخفيف آثاره الاقتصادية والاجتماعية عملت الحكومة في بلادي وفق مسارين:

الأول أني عاجل: من خلال ما قامت به الوزارات والجهات المعنية لاحتواء الجائحة ومفرزاتها:

▪ ففي المجال الصحي:

- تم التوسع التدريجي والمستمر في الاختبارات المنفذة يومياً لاكتشاف الإصابة بالفيروس من عدمها.

- تجهيز مراكز للحجر الصحي، بما لا يقل عن مركزين في كل محافظة من محافظات القطر.
- ووضع خطة لتعقيم وسائل النقل العام وتجهيز المؤسسات والمباني الحكومية بتجهيزات لقياس الحرارة وأجهزة التعقيم للعاملين فيها والزائرين لها.
- تنفيذ حملات تعقيم (بشكل دوري) للمؤسسات والمرافق العامة، وللمؤسسات الخدمة والرعاية والحماية الاجتماعية، التي تقدم خدماتها لمقيمين فيها.
- توفير وسائل الوقاية والمعقمات اللازمة للعاملين في المخابز والمطاحن وتشديد الإجراءات المتخذة للتقيد بشروط النظافة وضمان سلامة تعبئة مادة الخبز.
- رفع إنتاجية المنشآت التي تصنع المعقمات والكمادات ومنع تصديرها قبل تحقيق الاكتفاء المحل، ومتابعة ومراقبة منتجاتها للتأكد من جودة المواد المنتجة ومراعاتها للمواصفات المعتمدة إضافة إلى السماح لعناصر الدوريات التموينية بالقيام بالجولات اللازمة على الصيدليات للتأكد من التزامها بالتسعيرة المعتمدة.

#### ▪ وفي مجال التعليم:

- تعليق الدوام في المؤسسات التربوية والتعليمية، ولفترات زمنية محددة بحالة انتشار المرض.
- قيام المؤسسات التعليمية (مدارس، معاهد، جامعات) بتأسيس مواقع ومنصات للتعليم عن بعد.
- تشكيل لجنة فنية مختصة من الكوادر الأكاديمية المتمرسنة في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لتقديم تقارير دورية واستشارات فنية وطبية لدعم جهود وزارة الصحة في وضع التدابير الصحية والوقائية اللازمة لمواجهة فيروس كورونا.

#### ▪ وفي مجال الحماية الاجتماعية:

- تقديم تعويضات نقدية للمتقاعدين عن العمل.
- استمرار تقديم الدعم الاجتماعي وإصلاح مكوناته وآلياته.

- مساعدة الفئات الهشة والضعيفة من السكان عبر تقديم مساعدات غذائية وعينية.

- استمرار تقديم الخدمات الاجتماعية الصحية والتعليمية وخدمات المسكن بشكل مجاني أو بأسعار رمزية.

والثاني استراتيجي مستدام: من خلال ما تضمنه البرنامج الوطني التنموي لسورية في ما بعد الحرب والذي أقتطع منه هنا ما يخص الحماية الاجتماعية والأهداف التي يركز عليها المنتدى لهذا العام (4 و5 و14 و15 و17) والتي انبثقت من تركيز المنتدى السياسي رفيع المستوى:

- تبني البرنامج الوطني لتطوير منظومة الحماية الاجتماعية، وشبكات الأمان الاجتماعي، يهدف إلى توفير بيئة مؤسسية حديثة شاملة لخدمات الضمان الاجتماعي، ونظم الضمان الصحي، وإلى تعزيز الحماية الاجتماعية للجرحى وذوي الشهداء، وللنساء التي هي أشد احتياجاً، وزيادة منعتها ضد العوز والحاجة. ويهدف البرنامج أيضاً إلى وضع أطر ومعايير وطنية للخدمات الاجتماعية النوعية المتخصصة لشرائح اجتماعية محددة لضمان تمكين هذه الشرائح، وتحقيق الإدماج الاقتصادي والاجتماعي. ويهدف البرنامج أيضاً إلى تحفيز مشاركة القطاع الخاص في تقديم الخدمات الاجتماعية المتنوعة لعماله والبيئة المجتمعية الناشط فيها.

- تبني برنامج إصلاح منظومة التعليم والبحث العلمي (الهدف 4) والذي يهدف إلى تحقيق شمولية وعدالة التعليم وتوفير البيئة المناسبة للتعليم والبحث العلمي، والاستفادة من مخرجات منظومة التعليم والبحث العلمي في تلبية مستلزمات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- تبني برنامج إدارة الموارد الطبيعية والحفاظ على البيئة (الهدفين 14 و15) والذي يهدف إلى تعظيم الاستفادة من الموارد الطبيعية على النحو الذي يضمن استدامتها،

وإلى الحد من التلوث والتصحر، والحفاظ على التنوع الحيوي؛ ويهدف كذلك إلى التعامل مع قضايا النفايات الصلبة، وطرق الاستفادة منها. ويهدف البرنامج أيضاً إلى تطوير العمل في مجال إدارة الكوارث، ووضع الإجراءات الكفيلة بالحد من الخسائر المادية والبشرية باتباع أحدث منظومات التعامل مع الكوارث.

- وفي مجال تطوير الشركات ووسائل التنفيذ (الهدف 17)، فقد تم تبني البرامج التالية:

- برنامج تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد
  - برنامج التنمية الإدارية
  - برنامج الحكومة الإلكترونية والتحوّل الرقمي
  - برنامج تطوير منظومة السياسات العامة والتخطيط والإحصاء
  - برنامج التشاركية بين القطاعين العام والخاص
  - برنامج تطوير منظومة العمل في التعاون الدولي
  - برنامج تحسين الإيرادات العامة
- وقد اعتبر البرنامج الوطني التنموي لسورية في ما بعد الحرب قضية المساواة بين الجنسين (الهدف 5) كقضية عبر قطاعية حيث تتداخل مقومات تمكين الإناث في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

أيها السيدات أيها السادة:

إن التعافي والمنعة لتجاوز آثار كوفيد والمضي قدماً في استكمال مسيرة تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتطلبان توفير بيئة إقليمية ودولية مواتية للتنمية المستدامة على عكس التي سادت وما تزال خلال السنوات الماضية التي طغت فيها العولمة غير المتوازنة دون أدنى لمصالح البلدان النامية، والتي تغطي على حيز السياسات الوطني، ومن ذلك ما يتعلق بخيارات إعادة الإعمار التي لها أهمية كبيرة لسورية. وهذا يحتاج إلى التوجه الصادق نحو بناء نظام تنموي عالمي أكثر إنصافاً، كما نصت على ذلك أجندة 2030 وقبلها أهداف

الألفية الإنمائية. ولعل ما كشفه انتشار وباء كورونا من هشاشة في الهياكل والأنظمة الاقتصادية والتجارية والصحية وغيرها، يشكل حافزاً إضافياً وكافياً لمراجعة هذه السياسات الدولية وعدم صياغتها من منظور الأقوياء فقط.

إن التعافي والمنعة فيما يخص سورية يتطلب:

- المساهمة الصادقة في السلم والأمان، مع بذل الجهود لإيقاف العدوان والإرهاب والانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي ولسيادة سورية، بغية التوصل إلى حل سياسي يستند إلى الإرادة الوطنية، ويحاصر الإرهاب، ويحقق المصالحة الوطنية، ويعيد اللاجئين والنازحين، ويضمن الاستقرار.
- إدانة التدابير القسرية الأحادية الجانب المخالفة لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، التي تنتهك الحق في التنمية، وتعيق تحسين مستوى المعيشة، والمطالبة بإنهاءها؛ مع تمكين السلطة السورية الشرعية من السيادة على الموارد الطبيعية بغية إطلاق عجلة الاقتصاد وإعادة الإعمار.
- وقف حرمان سورية من عضويتها في المنظمات الدولية والإقليمية، وتجميد أصولها، ومنع المؤسسات السورية من القيام بدورها في توفير مستلزمات العيش.
- تقديم مساعدة دولية، كافية وغير مشروطة، بغية إعادة الإعمار، وبناء الاقتصاد السوري على أسس مستدامة، والاندماج في الاقتصاد العالمي.
- ضمان مشاركة فاعلة للدول النامية في إدارة المؤسسات الاقتصادية العالمية، وبخاصة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، التزاماً بالهدف العاشر من أهداف التنمية المستدامة.
- تطبيق قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالجولان السوري المحتل ورفع المعاناة عن مواطنة ووقف استنزاف ثرواته.

في ختام مداخلتى، أتوجه بجزيل الشكر للإسكوا والجهات القائمة على تنظيم هذا المنتدى، ونتمنى أن تخرج منه توصيات بناءة تساهم في تعزيز التعافي والمنعة لمسارات التنمية المستدامة في منطقتنا العربية بما ينعكس إيجاباً على حياة المواطنين.